مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الاقتصاد العراقي بين الريعية ومتطلبات التحول: التحديات وسبل المواجهة

The Iraqi economy between rentierism and the requirements of transformation: challenges and ways to confront

ا. د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
Abdulwahab Muhammad Jawad Al-Moussawi

أنغام فاضل عباس
Angham Fadel Abbas

المستخلص

شهد العراق بعد عام 2003 تغييرا في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد حدثت العديد من التغييرات بسبب تغير النظرة الى النظام الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال إعطائه مجالا لممارسة نشاطه في الاقتصاد العراقي، الا ان هذا الإصلاح لم يجر بسلاسة فقد واجه الاقتصاد العراقي مشكلة مركبة اقتصادية اجتماعية سياسية، تتلخص في انقسام أفراد المجتمع وتذبذب ولاءاتهم وتغاضيهم عن العديد من الأمور التي أدت الى فسح المجال لاستشراء الفساد المالي والإداري وتعاظمه الناتج من تعدد الأحزاب الحاكمة والتي أدت الى انعدام الاستقرار السياسي وتردي الوضع الأمني وبالتالي انعدام الاستقرار الاقتصادي. مما تعثرت خطوات الإصلاح وبقي الوضع الاقتصادي كالسابق والذي يتلخص بهيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع انعدام دور القطاعات الإنتاجية الأخرى. بل وزادت السلبيات في الاقتصاد العراقي نتيجة لاتباع السياسات الخاطئة كأسلوب التحول بالصدمة دون وجود بنى تحتية وقاعدة إنتاجية سليمه قادرة على مواجهة هذا الانفتاح فضلا ووضع أسس قانونية وتشريعية تتماشى مع نظام اقتصاد السوق مما أدى الى مشاكل عديدة كالإغراق والانكشاف الاقتصادي فضلا عن استمرار المديونية الداخلية والخارجية وارتفاع مستويات البطالة والفقر، وذلك بسبب استمرار سيطرة القطاع العام على مفاصل الاقتصاد العراقي. مما يدل على عدم نجاح السياسة التي تم اتباعها لتصحيح الوضع الاقتصادي. لذا أصبح من الضروري تسليط الضوء على خطوات التحول الصحيحة واهمها هو تعزيز دور القطاع الخاص وإفساح المجال له لقيادة النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاقتصادي الجديد، وبيان ومدى فعاليته على تصحيح الهيكل الاقتصادي والتخلص من الصفة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي عقود عديدة. وذلك من خلال معالجة المشكلة الأساسية التي تكمن في معالجة المشاكل المتداخلة بسبب تأثيرات التجاذبات السياسية والمصالح الحزبية، ومحاربة الفساد المالي والإداري الذي يتسبب الى

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

إهدار كبير في الموارد العامة، والقضاء التشتت الذي يسود أفراد المجتمع والذي يقوده تعدد الانتماءات الخارجية والحزبية وبالتالي إنشاء مجتمع وحكومات وطنية مخلصة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشة اللائقة بجميع أفراد المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: الاختلال الهيكلي، وسبل النهوض التنموي

Abstract:
After 2003, Iraq witnessed changes in the economy and the transition to an economy and a global economy that runs smoothly. The Iraqi economy faced an economic, social and political problem, which is summarized in the sections of society, fluctuation and their languages, and their disregard for matters that lead to the spread of financial and administrative corruption and its growing multiplicity of multiplicity of economic stability. As a result, the reform steps faltered, and the economic situation remained the same as before, which is summarized in the oil sector's dominance over the composition of the gross domestic product, with the absence of the role of other productive sectors. Rather, the negatives in the Iraqi economy increased as a result of adopting wrong policies such as the shock transformation method without the presence of infrastructure and a sound production base capable of facing this openness, as well as establishing legal and legislative foundations in line with the market economy system, which led to many problems such as dumping and economic exposure, as well as the persistence of internal and external indebtedness and high Unemployment and poverty levels, due to the continued control of the public sector on the joints of the Iraqi economy. This indicates the failure of the policy that was followed to correct the economic situation. Therefore, it has become necessary to shed light on the correct steps of transformation, the most important of which is to strengthen the role of the private sector and allow it to lead economic activity in light of the new economic system, and to show the extent of its effectiveness in correcting the economic structure and getting rid of the rentier character that has accompanied the Iraqi economy for many decades. This is done by addressing the basic problem that lies in addressing the intertwined problems due to the effects of political interactions and partisan interests, fighting financial and administrative corruption that causes a great waste of public resources, and eliminating the dispersion that prevails among members of society and which is led by the multiplicity of external and partisan affiliations and thus establishing a loyal national society and

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

governments It works to achieve economic and social goals and a decent living for all members of Iraqi society.

Keywords: structural imbalance, and ways to advance development

المقدمة

ان الريعية النفطية والتحول غير المدروس أوقع الاقتصاد العراقي بفخ أكبر وصعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية متزايدة، حيث أصبح أكثر تراجعا بسبب تناقض السياسات الاقتصادية المعمول بها، فضلا عن عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على إدارة الملف الاقتصادي وغياب الاستراتيجية الصحيحة بعد عام 2003، اذ بات الاقتصاد العراقي متخبط ما بين النظام الاشتراكي السابق ونظام السوق، وتعد هذه احدى أكبر العقبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي اليوم والتي جعلت من التحول الاقتصادي غير ناضج بالرغم من مرور ما يقارب عقدين من الزمن. وذلك بسبب عدم تحقق التوازن بين القطاعات النفطية وغير النفطية في مساهماتها بتكوين الناتج المحلي الإجمالي. والذي من خلالها نستدل على الاختلالات الأخرى المترتبة عليها مثل اختلال الميزان التجاري وتفعيل دور القطاع الخاص لتنشيط القطاعات الإنتاجية، فضلا عن تزايد حجم المديونية وتزايد أعباءها، إضافة الى إخفاقات عملية التنمية واستمرار الواقع المتردي للبنى التحتية والتعليم والصحة وباقي الخدمات العامة. ومن خلال هذا الفصل سنتناول الاختلال الهيكلي الحاصل في القطاعات الرئيسة ومساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت وتنشيط سوق العمل. إضافة الى اختلالات التجارة الخارجية وهيكل الصادرات والواردات وعجز ميزان المدفوعات الناتج عن اعتماده على سلعة تصديرية واحدة. فضلا عن واقع التحول الاقتصادي ودور تدفقات الاستثمار الأجنبي في محاوله إصلاح الواقع الاقتصادي كونه أحد اهم اليات التحول، الى جانب تحجيم دور الدولة وإفساح المجال الى القطاع الخاص.

أهمية البحث

تتجلي أهمية البحث في ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في مجمل قطاعاته نتيجة السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة واعتمادها الشبه كلي على إيراد القطاع النفطي على حساب إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى، فضلا عن السيطرة التامة للقطاع العام في ظل تهميش القطاع الخاص نتيجة للايدلوجية التي كانت تنتهجها الدولة. من اجل تصحيح الوضع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص تم انتهاج نظام اقتصاد السوق الحر ومن خلال أسلوب الصدمة دون دراسة وافية للوضع الراهن ومدى إمكانية على التخلص من السلبيات التي تحيط بالاقتصاد العراقي وتحقيق الأهداف المرجوة، مما نتج عنه تحول اقتصادي غير ناضج، لذا توجب وضع الأطر المناسبة وتوفير البيئة الملائمة لتنشيط القطاع الخاص وتصحيح العلاقة بينه وبين الدولة من اجل النهوض بالاقتصاد من خلال عملية تحول صحيحة.

مشكلة البحث

بعد التعثر السياسي والاقتصادي في العراق عام 2003 نص الدستور العراقي على ضرورة التحول الى اقتصاد السوق الحديث. وعلى الرغم من مرور أكثر من 20 عاما لازال الاقتصاد العراقي يتصف بالاقتصاد الريعي وسيطرة القطاع العام على معظم مفاصل الاقتصاد. ومن هنا تبرز مشكلة البحث على شكل سؤال مفاده:

1. ما هي إشكاليات ومتطلبات التحول الى اقتصاد السوق؟
2. ما هي سبل النهوض التنموي بواقع الاقتصاد العراقي؟

أهداف البحث

ان هدف البحث هو تسليط الضوء على دور القطاع الخاص وإمكانيات فسح المجال له لقيادة النشاط الاقتصادي في العراق في ظل التحول الاقتصادي من اقتصاد مركزي مخطط تقوده الدولة الى اقتصاد السوق الحر، ومدى فعاليته على تصحيح الهيكل الاقتصادي والتخلص من الصفة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي عقود عديدة.

أولا: الاختلال الهيكلي

ان اختلالات هيكلية الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي ويعود سببها الى سمة الريعية، حيث يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو الايراد النفطي. وان الارتفاع الذي حصل في معدل النمو الاقتصادي خلال العقود السابقة لم يكن ناجما عن ارتفاع حقيقي في إنتاجية القطاعات السلعية وإنما كان مصدرة الرئيس هو الزيادة في إيراداته النفطية، بمعنى انه نموه نشاه على اختلال. وعندما فرضت العقوبات الاقتصادية وتم حظر تصدير النفط انهارت معدلات النمو، أي ان النمو الذي حدث في هيكل الاقتصاد العراقي سابقا لم يكن نموا متوازنا، إنما كان نمو قطاع واحد فقط مع إهمال تام للقطاعات الأخرىi. واستمر الاقتصاد العراقي على نفس الوتيرة مما أدى الى تفاقم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المشـكلة، بسـبب هيمنة القطاع النفطي من جهة، وإهمال القطاعات الأخرى ومن جهة. وفيما يلي نوضح اختلالات هيكل الاقتصاد العراقي:

1. اختلال القطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي الإجمالي:

- الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي: فعلى الرغم من ان القطاع الخاص يمثل 98.3% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة (17752) منشاة في مقابل 1.5% مملوكة للدولة، 0.2% ذات ملكية مشتركة، الا ان هذا التوزيع لا يعكس مساهمتها في إجمالي الإنتاج الصناعي. وان شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق، اذ انها مسؤولة عن انتاج 90% من إجمالي الإنتاج الصناعي. ومن ناحية أخرى فان جميع معامل الشركات العامة تتسم بقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل. لتنعكس سلبا على الأداء العام للمنظومة الصناعية حيث بقيت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا، واستمر انخفاض القيمة المضافة للإنتاجية الصناعية لتصل سالبة في عدد من الشركات، لينعكس تدهور المنشآت الصناعية على أداء التصدير. كما ان القطاع الصناعي لا يمثل دورا كبيرا في تشغيل الأيدي العاملة في العراق، وبسبب تدني إنتاجية اغلب شركات القطاع العام باتت تعتمد على المعونات الحكومية لسداد أجور العاملين، مما يجعل القطاع الصناعي ذو مردود سلبي وعبء على كاهل الاقتصاد العراقي[ii].
- الخصائص الهيكلية للقطاع الزراعي: ان القطاع الزراعي كان السلاح الأقوى لمواجهه العقوبات الاقتصادية والتي دامت 13 عام، من ناحية تامين المستلزمات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، وتوفيرها للمواطن، الا ان واقع الزراعة بعد عام 2003 قد تردى وتراجع كثيرا، حيث انحسرت الأراضي المزروعة الصالحة للزراعة وتقلص حجم الإنتاج الزراعي ليصل نسبة مساهمته الى اقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي بأفضل الأحوال. وجاء ذلك نتيجة لإهمال القطاع الزراعي. وتبني سياسات خاطئة، وأساليب عمل غير كفؤه على مدى عقود من الزمن. مما أدت الى تراكم الأخطاء وهدر في الموارد الطبيعية المتوفرة، وضعف الإمكانيات. فقد أصبح هذا القطاع يعاني تدهور وتخلف في جميع نشاطاته ولاسيما المشاكل المتعلقة بانخفاض إنتاجية الأرض الزراعية والعمل والتي أدت بدورها الى انكماش الزراعة وتدهور المستويات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الاجتماعية للمزارعين، وتدهور مستويات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في البلد. فضلا عن إغراق السوق الغذائية الناتجة عن اتباع سياسة السوق المفتوحiii.

- الخصائص الهيكلية للقطاع النفطي: يمثل القطاع النفطي في العراق مصدرا رئيسا لتمويل الموازنة العامة في العراق، اذ يساهم بأكثر من 90% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وبعد عام 2003 عندما تم استئناف تصدير النفط بدون قيد بسبب رفع العقوبات الاقتصادية، كان يتوجب على الحكومة ان تولي هذا القطاع أهمية أكبر من حيث تطوير الأساليب المتبعة في الاستخراج والنقل، واستثمار إيراداته لبناء القطاعات الأخرى، الا ان هذا القطاع هو الآخر يعاني بسبب عدم الاستفادة منه واستخدامه بشكل كفؤه، من خلال اعتماد طرق استخراجية قديمة وتقليدية بالإضافة الى هدر الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط، والذي يحرق بدون مبرر، فضلا عن التلوث البيئي التي تسببه، والتي من الممكن تجنبه من خلال استحداث الطرق الاستخراجية واستخدام تقنيات افضل. بالإضافة الى ان إعادة تأهيل الآبار قيد الاستخدام تزيد من كفاءتها وترفع مستوى إنتاجيتها. من ناحية اخرى يتم إهمال أكثر من (75%) من ابار النفط المكتشفة والتي لم تستغل لأنها تحتاج الى مبالغ كبيرة لاستثمارها، كما وتحتاج الى فترة زمنية لتعمل بكفاءة وتصل لذروة القدرة الإنتاجيةiv.
- الاختلال في هيكل الموارد المالية: اذ يعد المصدر الرئيس للحصول على الموارد المالية في العراق هو الريع النفطي وذلك أدى الى عدم تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة نتيجة لتذبذب أسعار وأسواق النفط، كما أهملت مصادر التمويل المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم لأسباب عدة منها تفشي ظاهرة الفساد الإداري وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة باستحصال الضرائب وضعف الأوعية الضريبيةv. ان التشوهات الحاصلة في النظام المالي أدت الى ضمور في الإيرادات السيادية، والذي يعود الى تزايد الإعفاءات الضريبية بأنواعها وإلغاء معظم الرسوم دون تبريرات كافية او نتائج إيجابية متحصله منهاvi.

2. الاختلال في هيكل التجارة الخارجية: ان الهيكل السلعي للصادرات يعد الأساس الذي تقوم علية التجارة الخارجية، لكونها موردا مهما للنقد الأجنبي واحد المصادر المهمة لتمويل التنمية، فتنوع الصادرات يعكس تحسنا إنتاجيا على المستوى المحلي وبالتالي يصدر ما يفيض عن حاجتهvii. اما في الاقتصاد العراقي والذي يعتمد في تجارته الخارجية على تصدير سلعة واحدة واستيراداته

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

تشكل سلع استهلاكية متعددة، وبالتالي فهو يعاني من اختلال في ميزان المدفوعات واختلال الميزان التجاري [viii]. يتكون هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي بالآتي:

- هيكل الصادرات: ان الاقتصاد العراقي يكاد ينعدم فيه الإنتاج المعد للتصدير، مما جعل قطاع النفط هو المتحكم في الاقتصاد. وبما لاشك فيه ان الاعتماد على تصدير سلعة واحدة يؤثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية، وبالتالي فان محاولة تنويع هيكل الصادرات امر حيوي يحقق التنمية الاقتصادية ويدعم هيكل الصادرات [ix].
- هيكل الواردات: ان هيكل الواردات في الميزان التجاري العراقي يشير الى تعاظم الواردات الاستهلاكية وليس الاستثمارية. كما ان مدى تنوع الواردات من جميع أنواع السلع وبنسب تكاد ان تكون ثابتة للسلعة الواحدة مما يدل على ضعف وعدم تطور الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية والخدمات الأخرى وإحلالها محل السلع المستوردة على مدار سنوات من اتباع سياسة السوق المفتوح[x].

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد اهم محاور التيار الحقيقي في الاقتصاد، كما يعد من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي في البلد، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العراقي فانة يستمد مقوماته من ثلاث مجاميع للقطاعات الاقتصادية وهي مجموعة قطاعات الإنتاج السلعي، مجموعة القطاعات التوزيعية ومجموعة القطاعات الخدمية[xi]. كان الناتج المحلي الإجمالي العراقي منذ مطلع السبعينات يعتمد على إيرادات النفط كمصدر أساس، إذ تشكل نسبة مساهمة قطاع النفط نسبة كبيرة مع تراجع مستمر في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبعد عام 1990 وخروج العراق من حربين مدمرتين أدت الى تدمير معظم المشاريع الاقتصادية الإنتاجية. وفرض العقوبات الاقتصادية وتوقيف تصدير النفط وهو المورد الأساس والوحيد للاقتصاد العراقي، وفي ظل ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو سنوي سالب [xii]. واستمر بالانخفاض تدريجيا بسبب تداعيات الحرب وحظر تصدير النفط الخام وتدهور مختلف القطاعات الإنتاجية كغيرها من المؤسسات الحكومية. حيث تراوح انتاج النفط حينها بين 279 – 610 ألف برميل يوميا خلال المدة (1991 – 1996). وبعدها بدا يرتفع نتيجة تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء عام 1996، حتى وصل الى 2 مليون برميل يوميا في عام 2003[xiii]. اما مساهمة القطاعات الأخرى والتي لم تكن بأفضل حال حيث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

شهدت هي الأخرى انخفاضا تدريجيا خلال حقبة التسعينات وبمعدل نمو منخفض جدا على الرغم من استخدام الدولة سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من اجل تامين المحاصيل الزراعية الأساسية لسد حاجة المواطن الغذائية بعد توقف الاستيراد. وفي عام 1996 شهدت مساهمة القطاعات غير النفطية ارتفاعا بسيطا بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (نفط مقابل غذاء) ودخول بعض السلع الغذائية المساندة للإنتاج المحلي، ولكنها لا تعد مساهمات حقيقية يمكن اعتمادها كبديل او مساند للقطاع النفطي في تكوين لناتج المحلي الإجمالي[xiv]. ليصل الحال بالاقتصاد العراقي الى إصابته بشلل تام في القطاعات كافة النفطية وغير النفطية بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية، فقد مرت 13 عام من التخريب والدمار واصبح بمعزل عن التطورات والتقدم الذي شهده العالم آنذاك. فضلا عن مبالغ طائلة من الديون الخارجية، ليخرج الاقتصاد العراقي منهك من الناحية الاقتصادية مع تراجع البنى التحتية مثقلا بالديون، بعد هذا التدمير أصبح لابد من إعادة إعمار العراق وذلك من خلال فلسفة التحول من نظام التخطيط المركزي الى قوى السوق، من اجل إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي يأخذ دورة في إدارة النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة التدهور في القطاعات الأخرى ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[xv]. وفي استعراض الجدول رقم () نلاحظ أهمية القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد تغير النظام الاقتصادي وتحول الى نظام السوق والنظام الذي كان من شانه ان يخفض من هذه المساهمة مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية:

الجدول رقم (1)
نسبة مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2020 – 1990)
(مليون دينار عراقي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	مساهمة القطاع النفطي (2)	نسبة المساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي % (3)	مساهمة القطاع غير النفطي* (4)	نسبة مساهمة القطاع غير النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	55,926	36,408	65.10	6,671	11.92
1991	42,451	19,236	45.31	7,987	18.81
1992	115,108	53,288	46.29	26,174	22.73
1993	321,646	168,308	52.32	58,405	18.15

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

21.59	358,146	53.68	890,354	1,658,325	1994
21.97	1,471,565	62.97	4,216,753	6,695,482	1995
19.60	1,274,317	57.09	3,711,820	6,500,924	1996
9.10	1,374,807	73.91	11,156,499	15,093,144	1997
11.77	2,015,864	68.62	11,752,599	17,125,847	1998
8.07	2,784,251	78.15	26,936,449	34,464,012	1999
5.54	2,783,272	83.34	41,849,981	50,213,699	2000
8.40	3,473,302	74.59	30,816,987	41,314,568	2001
10.08	4,137,004	70.80	29,044,563	41,022,927	2002
9.43	2,790,589	68.85	20,372,293	29,585,788	2003
8.69	4,631,449	57.96	30,855,992	53,235,358	2004
8.20	6,035,189	57.83	42,529,152	73,533,598	2005
7.36	7,042,203	55.47	53,030,897	95,587,954	2006
6.56	7,312,125	53.18	59,274,337	111,455,813	2007
5.53	8,686,190	55.73	87,521,201	157,026,061	2008
7.84	10,243,844	43.29	56,563,772	130,643,200	2009
7.43	12,044,947	45.39	73,569,919	162,064,565	2010
7.38	16,051,076	53.37	115,999,413	217,327,107	2011
6.84	17,404,398	50.04	127,225,674	254,225,490	2012
7.06	19,331,898	46.21	126,445,194	273,587,529	2013
8.00	18,127,855	44.06	117,357,982	266,332,655	2014
6.36	12,395,485	33.69	65,590,963	194,680,971	2015
6.23	12,268,488	34.42	67,796,890	196,924,141	2016
5.53	12,487,879	39.45	89,065,057	225,722,375	2017
3.74	9,407,250	47.07	118,198,265	251,064,479	2018
3.96	8,937,212	45.54	102,562,981	225,200,638	2019
8.9	5،988،450	30.6	60،795،726	198،774،325	2020

المصدر: العمود (1, 2, 4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنوات متعددة.
العمود (3, 5) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (1, 2, 4).
*القطاع الصناعي والقطاع الزراعي فقط.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ان بعد عام 2003 نلاحظ من الجدول رقم (1) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تؤكد وبشكل واضح ان القطاع النفطي هو الأساس في تمويل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي. وان القطاعات غير النفطية لم تشهد أي تطور لتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بل ان الانخفاض الذي حصل في السنوات الخمس الأخير يدل على تفاقم تدهور القطاعات الإنتاجية. مما يدل الى فشل السياسات المتبعة للنهوض بواقع القطاعات الإنتاجية. ويتضح مما تقدم ان طبيعة الاقتصاد الريعي قد أبرزت بشكل كبير عدم تناسق والترابط في نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي[xvi].

1. هيكل الناتج المحلي الإجمالي: فمن اجل تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي كان لابد من إصلاح الاختلال الناتج عن الاعتماد الكلي على المورد النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تواجه القطاعات الأساسية تحديات كبيرة تتطلب اعتماد سياسات وبرامج تتلاءم مع كل قطاعات الاقتصاد العراقي من اجل استغلالها بصوره فعاله ومؤثرة لتخفيف من الاعتماد على القطاع النفطي من جهة وإعادة التوازن الهيكلي للاقتصاد العراقي من جهة أخرى، ومن الجدول رقم (2) نلاحظ هيكل الناتج المحلي الإجمالي واستعراض أبرز القطاعات السلعية الرئيسة الثلاثة (الزراعة والصناعة والنفط). فمن ناحية القطاع الزراعي وعلى الرغم من الإمكانيات الزراعية الطبيعية والتربة الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة الا ان العراق كان ولازال يواجه تحديا غذائيا بالغ الأهمية والخطورة، ومن وأبرز قصور القطاع الزراعي إمكانيته على تلبية احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسة وفي مقدمتها الحبوب[xvii]. ونلاحظ من الجدول رقم (2) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام نجدها نسبة منخفضة جدا بالرغم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة وهذا يعود الى عدم توفير الدعم والاهتمام الحكومي لتنشيط هذا القطاع الحيوي من جهة، ومن جهة أخرى تعرض سوق المنتجات الزراعية والغذائية العراقية الى عملية الإغراق والإفراط في الاستيراد مختلف السلع الغذائية من البلدان الأخرى. اما من ناحية القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي لامتلاكه قدرات للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت الذي قامت البلدان المتقدمة من إجراء تغييرات كبيرة في اليات عمل إعادة هيكل قطاع الصناعة بفعل التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية والتي حققت مزايا تنافسية انعكست على خفض التكاليف الإنتاجية وكسب الأسواق، كان العراق في معزل عن هذا كله بسبب العقوبات الاقتصادية قبل 2003 اما فيما بعد فلم يظهر أي اهتمام نحو

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

العمل على إحداث نهضة تؤدي الى قيام اقتصاد وطني بالارتكاز على قاعدة صناعية حديثة ومتطورة، فان العراق لازال يعتمد على استيراد الحزمة التكنولوجية جاهزة عبر مشاريع (التسليم باليد) التي أثرت في عدم قدرة القطاع الصناعي في العراق على مواكبة حركة التصنيع العالمية[xviii]. ومن خلال الجدول رقم (2) نستعرض مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2)
نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (1990 – 2019)

(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	القطاع النفطي (2)	مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي % (3)	القطاع الصناعي (4)	مساهمة القطاع الصناعي الى الناتج المحلي الإجمالي % (5)	القطاع الزراعي (6)	مساهمة القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي % (7)
1990	55,926	36,408	65.10	2,058	3.67	4,613	8.24
1991	42,451	19,236	45.31	1,358	3.19	6,629	15.61
1992	115,108	53,288	46.29	3,302	2.86	22,872	19.87
1993	321,646	168,308	52.32	8,541	2.65	49,864	15.50
1994	1,658,325	890,354	53.68	24,622	1.48	333,524	20.11
1995	6,695,482	4,216,753	62.97	93,291	1.39	1,378,274	20.58
1996	6,500,924	3,711,820	57.09	65,335	1.00	1,208,982	18.59
1997	15,093,144	11,156,499	73.91	98,440	0.65	1,276,367	8.45
1998	17,125,847	11,752,599	68.62	147,485	0.86	1,868,379	10.90
1999	34,464,012	26,936,449	78.15	301,635	0.87	2,482,616	7.20
2000	50,213,699	41,849,981	83.34	455,995	0.90	2,327,277	4.63
2001	41,314,568	30,816,987	74.59	609,807	1.47	2,863,495	6.93
2002	41,022,927	29,044,563	70.80	624,346	1.52	3,512,658	8.56
2003	29,585,788	20,372,293	68.85	303,724	1.02	2,486,865	8.40
2004	53,235,358	30,855,992	57.96	937,681	1.76	3,693,768	6.93
2005	73,533,598	42,529,152	57.83	971,031	1.32	5,064,158	6.88
2006	95,587,954	53,030,897	55.47	1,473,218	0.15	5,568,985	5.82
2007	111,455,813	59,274,337	53.18	1,817,913	1.63	5,494,212	3.92
2008	157,026,061	87,521,201	55.73	2,644,173	1.68	6,042,017	3.84
2009	130,643,200	56,563,772	43.29	3,411,292	2.61	6,832,552	5.22
2010	162,064,565	73,569,919	45.39	3,678,715	2.26	8,366,232	5.16
2011	217,327,107	115,999,413	53.37	6,132,760	2.82	9,918,316	4.56
2012	254,225,490	127,225,674	50.04	6,919,449	2.72	10,484,949	4.12
2013	273,587,529	126,445,194	46.21	6,286,042	2.29	13,045,856	4.76
2014	266,332,655	117,357,982	44.06	4,999,233	1.87	13,128,622	4.92
2015	194,680,971	65,590,963	33.69	4,234,716	2.17	8,160,769	4.19
2016	196,924,141	67,796,890	34.42	4,436,442	2.25	7,832,046	3.97
2017	225,722,375	89,065,057	39.45	5,889,495	2.60	6,598,384	2.92

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

1.95	4,897,589	1.79	4,509,661	47.07	118,198,265	251,064,479	2018
2.07	4,678,111	1.89	4,259,101	45.54	102,562,981	225,200,638	2019
5.8	11،716،003	2.9	5،988،340	30.6	60،795،729	198،774،325	2020

المصدر: العمود (1, 2, 4, 6) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنوات متعددة.

العمود (3, 5, 7) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1, 2, 4, 6).

نلاحظ من الجدول رقم (2) تدني مستوى مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي كان في أحسن حالاته في عام (1990) كانت نسبة مساهمته (3.67) %. وخلال الثلاثون عام السابقة لم تصل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى (3%) وذلك بسبب الإهمال الواضح من الجانب الحكومي في تنشيط القطاع الصناعي. ومن اجل الإيفاء بدور القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتصحيح الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي فعلى الحكومة ان تسعى لوضع ركائز لسياساتها الاقتصادية الملائمة لمتطلبات المرحلة المقبلة. اما القطاع الزراعي كانت نسبة مساهمته في مطلع التسعينات (8.24%) لترتفع نتيجة للدعم الحكومي حينها من اجل تدعيم الأمن الغذائي وتوفيره للمواطن خلال فترة العقوبات الاقتصادية، ومن ثم وصل ذروتها في كل من عام (1994 – 1995) حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى أكثر من (20%)، ولكن شكلت اتفاقية التفاهم نكسه للقطاع الزراعي، لينحدر معدل نموه ليصل الى (1.95%) عام 2018. وذلك بسبب الإهمال غير المبرر من الجانب الحكومي الذي كان يعمل بنظام السوق واحد اهم أهدافه دعم القطاعات الإنتاجية ورفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. الا انه أدى الى نتائج عكسية عن الأهداف المطلوبة. اما مساهمة القطاع النفطي والذي يعتبر المورد الأساس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والذي يبقى عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، حيث انه يتقلب تزامننا مع تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي. لنستدل مما سبق ان الاقتصاد العراقي مازال مقيدا بعوائد الريع وهذا ما يبقيه عرضة الى الأزمات العالمية وتقلبات أسعار النفط، مما يجعله يتجه الى الاقتراض الداخلي والخارجي لسد مستلزماته، بالإضافة الى عدم وجود خطط مدروسة للاستفادة من الوافرات المالية المتحققة في بعض السنوات السابقة وتشغيلها في تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي بدلا من هدر هذه الوافرات بسبب الفساد المالي والإداري بسبب عدم وضع خطط طويلة الأجل تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما ان هذه الاختلالات لا يمكن حلها بإجراءات او برامج مؤقتة، بل ينبغي العمل على خلق استراتيجية طويلة الأمد تتضمن نمو مستدام

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

يمنح الاقتصاد العراقي مرونة في التعامل مع التغيرات الحاصلة بشكل إيجابي ينعكس على الواقع المحلي وعلى التجارة الخارجية معا، بمعنى خلق حالة من التكامل بين الجانب المحلي والخارجي.

2. مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: حيث تركزت أولويات أهداف النشاط الاقتصادي المدار من قبل الدولة في العراق قبل 2003 في إمكانية تحقيق اقصى ما يمكن من المنافع الاجتماعية، في مقدمتها إمكانية تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، وان جاء ذلك على حساب المنافع الاقتصادية، وهو ما نتج عنه فائض عمالة ذات إنتاجية منخفضة (البطالة المقنعة) في مؤسسات النشاط الاقتصادي لاسيما القطاع الصناعي، وهو ما يعني زيادة الكلف الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية، والذي أدى بدورة الى الإخفاق في القدرة على تنويع المنتجات والأنشطة السلعية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك على إدارة النشاط العام للاقتصاد العراقي، من خلال ما تم اتباعه من توجيه مركزي، والنسبة الأكبر في امتلاك وإدارة القطاعات الإنتاجية، والتي تكاد ان لا تنتج شيئا سوى النفط الخام، وهو ما تعكسه نسب الصادرات النفطية، مقابل نسب مساهمة متواضعة جدا للصادرات غير النفطية، فضلا عن ان مساهمة القطاع العام في الصادرات غير النفطية ضئيلة جدا، وهو ما يعني بالنتيجة ان الاقتصاد الموجه مركزيا الذي تم اعتماده كمنهج لإدارة النشاط الاقتصادي في العراق اعتمد الصادرات النفطية كدالة للنمو الاقتصادي. وهو ما يؤكد ضرورة التحول الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل والنهوض بالواقع الاقتصادي.[xix]. وان الهيمنة الكبيرة للدولة المتمثلة بالقطاع العام على تكوين راس المال الثابت بسبب ضعف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة التي مر بها البلد طيلة العقود السابقة فضلا عن غياب الإدارة السياسية والبنية المؤسسية والقانونية الداعمة لنشاط هذا القطاع وكذلك ضعف البنى التحتية التي تحقق الوفرات الخارجية وتسهم في تقليل التكاليف الإنتاجية لمشاريع وشركات القطاع الخاص[xx].

ثالثا: الحلول الممكنة في ظل التحول لتحقيق النهوض التنموي

من اجل وضع الحلول الممكنة للوصول الى تحول ناضج فبالإمكان اعتماد سياسات وبرامج اقتصادية ناجحة وذلك من خلال زيادة التخصصات الاستثمارية في الموازنة العامة، وتنويع في انتاج السلع غير النفطية من اجل التصدير والاستفادة من الانفتاح الاقتصادي، مع فسح المجال للقطاع الخاص واتباع اليات تشجيع الاستثمار الأجنبي، وان جميع ما سبق لا يمكن ان يحقق النجاح

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المرجو ما لم يتم التخلص من ظاهرة الفساد المنتشرة في جميع مفاصل الدولة. كما ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال سيما تلك التي تتماثل ظروفها وسماتها الاقتصادية مع العراق.

1. زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة [xxi]**:**

- زيادة التخصصات الاستثمارية في الموازنة العامة لقطاع الصناعة، ابتداء من البنى التحتية مع اخذ النظر الاعتبار تحديد الأهمية النسبية لكل صناعة، والبدء بالصناعات ذات الكلف الأقل والأكثر ارتباط باستهلاك المجتمع وتوفيرها لسد حاجة الطلب المحلي بدلا من السلع التي يتم استيرادها، مما يقلل من الهدر بالنقد الأجنبي ويوفر الاحتياجات الضرورية السوق المحلية، مع ضرورة وضع تعريفة كمركيه للسلع التي تشابه السلع التي يتم تصنيعها محليا للحد من استيرادها أولا، وحث المجتمع نحو السلعة المحلية ثانيا.
- زيادة التخصصات الاستثمارية في الموازنة لقطاع الزراعة، وذلك من خلال توفير واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، وزيادة الدعم الحكومي من خلال منح الفلاح القروض والائتمانيات مع وجود التسهيلات والتي من شانها تشجعه على إصلاح أراضيه والعودة اليها، كما وتهتم الحكومة في توفير الأسمدة والبذور ذات الجودة العالية لضمان كفاءة السلعة الغذائية من اجل تقوية قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية، مع وضع سياسات الحد من الاستيراد لحماية المنتج الوطني.

2. سياسة إحلال الواردات: ان العراق مطالب بفك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد والاتجاه نحو التنوع من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولا الى هيكل اقتصادي يتواءم مع متطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي وكذلك من خلال زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني لينعكس ذلك في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين راس المال الثابت وفي الناتج المحلي الحقيقي وفي الناتج المحلي غير النفطي. ان تنمية الصادرات والتي تعد ضرورية لاي دولة لانها تتيح فرصة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وحسن استغلال الموارد واتباع سياسة التصنيع من اجل التصدير لغرض تنويع مصادر الدخل [xxii]. ان سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية تتم من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة من

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

خلال رفع قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية، لذا فان تشجيع الصادرات غير النفطية أصبح ضرورة للنهوض باقتصاد أي بلد للتخلص من مخاطر الريعية، ومن اجل تنمية الصادرات يتطلب عدة إجراءات تتمثل بالآتي[xxiii]:

- إيجاد مؤسسات لتسهيل عملية التصدير وتبني إيجاد حلول لكل المشاكل التي تواجه تلك العملية.
- العمل على تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية لغرض زيادة القدرة التنافسية للسلع المصدرة في الأسواق العالمية.

3. سياسة تنويع مصادر الدخل: ان العراق اليوم يمتلك قابلية عالية على التنويع مصادر الدخل، فاذا ما تم استغلال الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة فانه من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي لاسيما المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير. اما القطاع الصناعي فهو يعد القطاع الأكثر قدرة على تحقيق النمو المستدام باعتباره محركا فاعلا للنمو الاقتصادي ولما تتمتع به الصناعة من قدرة على خلق منصات حقيقية للنمو فضلا عن قدرتها على التواصل مع النشاط الاقتصادي وعلى المستويات الدولية فبإمكان العراق إنشاء صناعة نفطية معاصرة وبتروكيمياوية ضخمة، وكذلك الاهتمام بصناعات التعدين وتطوير الصناعات الاستخراجية كاستخراج الفوسفات والكبريت. وكذلك مواصلة التوسع والتطوير للفروع القائمة على الصناعات التحويلية في الغذاء، النسيج والمواد الإنشائية وغيرها [xxiv].

رابعا: إفساح المجال للقطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي:

حتى يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق يجب تفعيل دور القطاع الخاص في المجالات الإنتاجية (الزراعية والصناعية)، وذلك من خلال بناء بيئة استثمارية على أسس صحيحة توفر عوامل جذب المستثمر المحلي والأجنبي، مع تصحيح التشريعات والقوانين مما يسمح للمستثمر المحلي من الدخول في مشاريع القطاع الخاص وان يمنح امتيازات المستثمر الأجنبي ذاتها. على ان تتم تنمية مشاريع القطاع الخاص باستخدام التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مختلف البلدان المتقدمة، بالإضافة الى التطبيق الفعلي لمبدأ الشراكة الوطنية بين الدولة والمستثمر المحلي والأجنبي والذي أكدت عليه مختلف خطط التنمية الوطنية منذ عام 2003 ولكنها لم تشكل أي مردود فعلي على ارض الواقع[xxv].

خامسا: تفعيل اليات جذب الاستثمار الأجنبي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

يهدف قانون الاستثمار في العراق رقم (13) لعام 2006 الى جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص الأجنبي للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج، اما عن مدى إمكانية هذا القانون من تحقيق أهدافه فذلك يعتمد على توفير البنية التحتية المتطورة وهي تشمل كل من العوامل السياسية والاجتماعية وانحسار الفساد المالي والإداري، مما يجعل قانون الاستثمار عاملا حاسما في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي من شانها النهوض بواقع القطاعات الإنتاجية، حيث يمتلك العراق الوفرة في الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التي تسهم في خلق قيم مضافة عالية كما تسهم تشغيل القوى العاملة وخفض مستويات البطالة. ويتم ذلك من خلال تعزيز تعبئة المدخرات الوطنية من خلال تطوير وتحرير قطاع التامين باعتباره من اهم اليات تعبئة المدخرات الوطنية، وتوسيع دور البنوك التجارية في منح الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بحيث يشمل الإقراض طويل الأجل وعدم الاقتصار على الإقراض قصير الأجل، ويمكن للحكومة ان تدخل كطرف ضامن للبنوك التجارية بحيث تضمن استعادة أموالها في حالة عدم السداد او ان تساهم الحكومة مع القطاع الخاص في إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان الذي يمنح للقطاع الخاص. ويمكن أيضا تشجيع الاستثمارات الأجنبية جراء فاعلية أدوات السياسة النقدية من خلال الاستفادة من أسعار الصرف والفائدة مما يجعل البيئة الداخلية جاذبة للمستثمر [xxvi]. اما القطاع النفطي في العراق فهو الآخر بحاجة الى تدفقات استثمارية كبيرة من اجل تنشيطه واستخدامه بالشكل الأمثل، حيث يتسم القطاع النفطي في العراق بجملة من المواصفات تجعله محط جذب للاستثمارات الأجنبية وهي [xxvii]:

1. الكميات الضخمة من الاحتياطي النفطي المتاحة في العراق تعني ان أي تحسن في عمليات تكنولوجيا الإنتاج سيقود الى زيادة معدلات الاستيراد بالنسبة لراس المال الإنتاجي.
2. قرب النفط من سطح الأرض مقارنة بالدول النفطية عموما هو امر يرتبط بانخفاض تكاليف انتاج برميل النفط المستخرج اذ تعد تكلفة انتاج برميل النفط الخام العراقي واحدة من أكثر التكاليف انخفاضا في العالم.
3. تتواجد في العراق 73 حقلا مكتشفا في حين ان الإنتاج قاصر على 15 حقلا فقط، والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من جهة نظر التكاليف هو غياب مخاطرة مرحلة الاستكشاف وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج وهو امر يفسر تنافس شركات النفط الدولية للحصول على عقود نفطية في السابق والحاضر.

سادسا: محاربة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

يعد الفساد من القضايا الرئيسية في العراق، فالفساد البيروقراطي والرشوة والمحسوبية منتشر على جميع مفاصل الحكومة، وبشكل واسع، وأحيانا يكون مقبول كثمن لممارسة وتسهيل بعض الأعمال التجارية. كما ان الابتزاز وشبكات المحسوبية هي أمور رئيسية التي بالتأكيد تشكل عائق أمام الاستقرار وإعادة الإعمار وتقديم الخدمات الأساسية في العراق. لم يكن الفساد في العراق وليد النظام الجديد، بل هو ارث مكتسب من عهد النظام السابق حيث كان الفساد منتشرًا ومتوطنا كما هو الحال اليوم. وبسبب تفشي الفساد في ركائز المؤسسات الحكومية تم وصفه بأنه الفيروس الأخطر والمسبب الأول لشلل الاقتصاد العراقي طيلة العقود السابقة، لما يساهم في انتشار العناصر الإجرامية وتفضيل المصالح الخاصة. مما نتج عنه استنزاف الخزينة وإهدار المال العام. كما وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة 168 من أصل 172 دولة في 2018 [xxviii]. وعلى الرغم من وجود العديد من الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد والتي تعتبر محمية بقوه القانون، بالإضافة الى عقد العديد ممن المؤتمرات والتي تناقش مسالة فتح ملفات الفساد وعقد الاتفاقيات من اجل إعادة الأموال المنهوبة والتي تقدر بمئات المليارات، الا ان الأمر بات مستحيلا بسبب تشتت الأهداف السياسية لدى الحكومات المتعاقبة وضعف الإجراءات المتبعة ضد المتهمين بالفساد وتبديد أموال الدولة، المتأتية من ضعف سيادة القانون.

سابعا: العمل على رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي:

ويتم ذلك من خلال تطوير القدرة التنافسية عن طريق مجموعة من التدابير والأطر التي تستخدمها الهيئة العليا، حيث تمكن الدولة من التعامل مع الواقع التنافسي الناتج من إغراق أسواقه بسلع وفيرة من جميع البلدان المجاورة وغير المجاورة نتيجة لاتباع سياسة السوق المفتوح، وقد يتنم ذلك من خلال تنفيذ سياسات تستهدف استقرار أسعار الصرف الحقيقية عند مستويات تنافسية، ومن المهم مساندة سياسة سعر الصرف بسياسات مالية ونقدية غير توسعية من أجل تقليص معدلات التضخم المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تساهم في رفع تكلفة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم تؤثر على سعر الصرف الحقيقي. والاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي لبعض الدول العربية فيما يخص سياسات سعر الصرف إذ تشير بعض الدراسات والتقارير العربية إلى أن كافة السياسات المتعلقة بسعر الصرف استهدفت تخفيضه من اجل التوازن الاقتصادي وتحسين الأداء التجاري، إلا أن أثرها الإجمالي فيما يتعلق بالميزان التجاري، كان سالبا نظرا لما يرتبط بذلك من زيادة أعباء

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الواردات وتخفيض الإيرادات الحكومية عن طريق زيادة التضخم وتخفيض النشاط الاقتصادي، ويمكن تلخيص سياسات تطوير القدرة التنافسية تتلخص بالآتي [xxix]:

1. تعد المنافسة الداخلية بين المنشآت عنصرا أساسيا لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية، وذلك لأن السيطرة على السوق من قبل عدد محدود من المنشآت من شأنه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية، وعلى هذا الأساس فان إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعد شرطا أساسيا في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.
2. تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد الطلب عليها والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة، والقيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل.
3. الدخول في اتفاقيات الشراكة وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح، عوامل تشجع على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد على الرغم من التحديات التي تطرحها على التأقلم مع البيئة العالمية.
4. ان العناصر التي اقترحها بورتر في "ماسة الميزة الوطنية" للبيئة التي تنشأ وتنافس المنشآت ضمنها، تقود إلى إبراز أهمية مساندة الدولة في تكوين وتدريب المهارات والتقنية اللازمين، وتوفير مناخ وطني تنافسي ولاسيما من خلال الانفتاح الخارجي وتحرير التجارة الخارجية وتوفير بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين

كما وان من اهم العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية وزيادتها، هو المستوى التكنولوجي المتاح في المجتمع، فكلما تقدم المستوى التكنولوجي في استخدام الوسائل الإنتاجية كلما زادت قدرتها التنافسية بسبب انعكاس التطور التكنولوجي على تكاليف الإنتاج xxx.

ثامنا: إمكانية الشراكة بين القطاع العام والخاص:

ان الموازنات المخصصة للتنمية والنفقات الاستثمارية هي التي تخفض دائما لمواجهة الأزمات الذي يتعرض له الاقتصاد، بسبب عدم قدرته الدولة على تخفيض النفقات التشغيلية لتجنب حدوث أزمات أكبر. لذا لابد من تبني طرف ثالث للمساهمة في العملية الإنمائية. وهو ما يدفعنا فعليا إلى السعي إلى مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية. بسبب الاقتناع بأن القطاع الخاص أكثر فاعلية في تعزيز النمو ومكافحة الفقر، فضلا عن تدعيم الاقتصاد الداخلي بسبب تحقيق أهداف التنمية من خلق فرص العمل وتحسين مستوى الدخل وتحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا. حيث يستخدم القطاع الخاص كوسيلة ضغط لخلق نمو مستدام وشامل، كما له دور رئيس في حل مشكلة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الريعية الأزلية للاقتصاد العراقي، ويتم ذلك من خلال تخصيص الجزء الأكبر من النفقات الاستثمارية لتمويل ودعم القطاع الخاص. على الرغم من الحاجة ماسة لتفعيل دور القطاع الخاص لأنه الوسيلة الأكثر فعالية للتنويع الاقتصادي، وتنشيط القطاعات الإنتاجية (الزراعي والصناعي)، الا ان اغلب القوانين واللوائح الحالية التي تحكم القطاع الخاص غالبًا ما تعمل كعائق أمام تنميته، بل وتقيد تنشيط القطاع الخاص [xxxi]. ومن أهمها قانون رقم (21) لسنة 1997 والذي يسمح بتأسيس شركات مساهمة مختلطة تسهم الدولة فيها بما بنيسبه لا تقل عن 25% من راس مال الشركة، وإعطاء الحق للشركات العامة بالمشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية لتنفيذ المشاريع داخل العراق دون إعطاء نفس الحق للشركات العراقية والقطاع الخاص المحلي، مما يشكل إحباطا للمستثمرين المحليين، ولا زال هذا القانون قائم وذلك بسبب تأجيل تشريع قانون للشراكة بين القطاع العام والخاص يتم الاستناد الية في إيجاد الحلول لمشاكل الشركات الصناعية العامة والمختلطة [xxxii]. اما مبدا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيعد هو الآخر مهما وضروريا لتقويم الاستثمار في العراق، وذلك لتخفيف النفقات المالية عن كاهل الدولة وتحد من دورها في قيادة الاقتصاد، اذ تعد هذه الشراكة من اهم خطوات تطوير وتأهيل القطاع الخاص لكي تكون السياسة الاستثمارية وعملية التحول ذات جدوى اقتصادية[xxxiii]. ويتم ذلك من خلال إنشاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب عقد أو سلسلة من العقود التي يوافق عليها الشريك الخاص من اجل تقديم خدمة محددة بوضوح. من جهة يركز الشريك العام من جانبه على الأهداف التي يجب أن يحققها المشروع، والتي تخص سعر وجودة الخدمة. ولكن يواجه مبدا المشاركة بين القطاعين العام والخاص تحديا كبيرا في كيفية المواءمة بين تطلعات كلا القطاعين فالقطاع الأخير هدفه تعظيم الأرباح والأول هدفه تحقيق تنمية مستدامة [xxxiv]. وأخيرا يجب مراعاة ان لا يمكن أن يكون القطاع الخاص بديلاً عن القطاع العام، بمعنى ان يجب ان تكون الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والأمن والحماية أو إمدادات المياه وحماية البيئة، وجميع المجالات التي تخص الخدمات العامة والتي لا تتوافق مع السعي المالي تحت امر ودعم الدولة. ولذلك من اجل تفادي وقوع طبقات المجتمع تحت خط الفقر تحت طائلة الحرمان من الخدمات الأساسية [xxxv].

تاسعا": إنشاء صندوق سيادي:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ان الفوائض الريعية المتحققة في السابق كان من المفترض ان توضع في صندوق سيادي لاستثمارها من اجل الاستفادة منها في تنويع مصادر الدخل والحيلولة دون تأثر الاقتصاد العراقي بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط ومحاولة الابتعاد عن الصفة الريعية الملازمة للاقتصاد العراقي، لذا فان إنشاء هذا الصندوق وتفعيلة يعد ضرورة فعلية خلال الفترة القادمة. وان وأبرز المبررات التي تدعو الى إنشاء الصناديق السيادية هي [xxxvi]:

1. حماية الاقتصاد الوطني والموازنة العامة من خطر التبعية للمورد النفطي وتقلب أسعاره، وبسبب تلك التقلبات فقد اتجهت غالبية الدول النفطية الى إنشاء صناديق سيادية او ما يطلق عليه صندوق الاستقرار، وتمول وتنمو عند زيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وتوظف تلك الإيرادات في استثمارات متنوعة لينتج عنها أرباح وعوائد تلجأ الدولة الاستفادة منها في سد العجز الذي يصيب ميزانياتها جراء الانخفاض في أسعار النفط وتغطيته. مما يجنبها الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة.
2. معالجة الآثار السلبية للتدفقات المالية الناجمة وما يعرف بالمرض الهولندي، لذا أصبح لابد من وضع اليات جديدة لادخار الفوائض المالية او استثمارها خارجيا بقصد المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي.
3. حماية احتياطيات الصرف الأجنبي من المخاطر المتعلقة بتقلب معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي، وهذا الأمر يفرض على الدولة تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، ويتم ذلك عن طريق إنشاء صندوق سيادي تقوم باستثمار هذه الاحتياطات في أصول مالية مختلفة وهذا ما يؤدي بدوره الى تقليل مخاطر التقلبات.

وعلى الرغم من ان الموازنات العامة في العراق ومنذ عام 2003 تعد بعجز وتنتهي بفائض (عدا سنتي 2009 و2013) الا إننا نجد الحكومة تلجا الى الديون الخارجية لمواجهة العجز مما يثقل كاهل الاقتصاد العراقي، متجاهلة إمكانية إنشاء كمثل هذه الصناديق على الرغم من ذكرها في العديد من خطط التنمية الوطنية العراقية.

الخاتمة:

ان التحول بالصدمة دون استعداد المجتمع على تقبل النظام الجديد من جهة ودون وضع أسس قانونية وتشريعية مستحدثة تتماشى مع نظام السوق المفتوح لتجنبه كل من مشاكل الإغراق والانكشاف الاقتصادي وسيادة نمط الاستهلاك المظهري بسبب زيادة القدرة الشرائية لدى شريحة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

من فئات المجتمع المرتبطة بالقطاع العام عموما. فضلا وضع العديد من خطط التنمية الوطنية دون وضع جداول زمنية مرافقة لأهداف التنمية ووضع لجان او جهات مسؤولة عن متابعة ومراقبة تنفيذها، لينتهي بها الحال بعيدة عن واقع الاقتصاد العراقي ليستمر الآخر بالتدهور. من ناحية أخرى ارتفاع مستويات البطالة بسبب تردي الخدمات المقدمة من جانب القطاع الخاص في سوق العمل مما جعله قطاع طارد للأيدي العاملة. وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في قيادة النظام الاقتصادي، مع عدم الاستخدام الكفؤ لأدوات تلك السياستين مما يخدم التنمية الاقتصادية. على الرغم من إدراك أهمية إنشاء صندوق سيادي او ما يسنى بصناديق الاستقرار الا انها لم تأخذ بنظر الاعتبار وجعلها من الخطط التي تخلص الموازنة العامة من العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات من جهة وتذبذبات أسعار النفط من جهة أخرى، وتفضيل الجهات المسؤولة اللجوء الى الاقتراض الخارجي وزيادة عبء الدين العام على كاهل الاقتصاد العراقي. لذا يجب محاكاة بعض الدول شرق أسيا والتي تشترك مع العراق في بعض من السمات المتعلقة بالتخلف التكنولوجي وتردي وضع القطاعات الإنتاجية، والانتقال من نظام ساسي مقاد من حزب واحد الى تعددية الأحزاب الحاكمة، بالإضافة الى اختلاف الأديان والطوائف في الدولة الواحدة، الا ان جميع الدول انفه الذكر قد حققت تحول اقتصادي ناضج مع الوصول الى اعلى مستويات النمو الاقتصادي وذلك بسبب انتشار الوعي المجتمعي واقتناعها بالاستراتيجية المستخدمة من اجل تصحيح الوضع الاقتصادي مع سيادة القانون والتي حدت من الفساد المالي والإداري وقضت على فرص التلكؤ في الوصول الى هدف الاستقرار السياسي والاقتصادي.

المصادر:

1. هيثم عبد القادر، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 46، 2015.
2. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030، 2013.
3. حالوب كاظم معلة، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 24، 2015.
4. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية، 2008.
5. موسى خلف عواد، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921-2011)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

6. حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2020.
7. محمد علي موسى المعموري، المقايضة بين متطلبات التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع للمدة (2003 – 2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52، 2014.
8. لورنس يحيى صالح، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2015 دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 109، المجلد 24، 2018، ص412.
9. احمد شهاب الحمدان وآخرون، قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2005 – 2015، مجلة المنصور، العدد 30، 2018.
10. محمد صالح سلمان الكبيسي، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990 – 2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014.
11. يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الساقي للنشر، 2012.
12. ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017.
13. شاكر عواد ضاحي، تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل الطبيعة الريعية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي لقسم الجغرافية / كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، 2021.
14. باسل النقيب، موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل، الطبعة الثانية، دار الحكمة، لندن، 2009.
15. حسين ديكان، القطاع الصناعي في العراق، الواقع والآفاق، مركز الفرات للتنمية – والدراسات الاستراتيجية، 2007.
16. احمد جاسم محمد الخفاجي، تحول العراق نحو اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، 2020.
17. حالوب كاظم معله، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 88، المجلد 22، 2016.
18. احمد عبد الله الوائلي، الواقع الريعي للاقتصاد العراقي ورؤية مستقبلية لتنويعه، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 15، عدد خاص، 2020.
19. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفيرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011.
20. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2012.
21. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، 2009.
22. نبيل جعفر عبد الرضا، سياسات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3773، 2012.
23. سعد طه علام، التنمية.. والمجتمع، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، 2016، ص 300.
24. عدنان حسين الخياط، نحو تفعيل اليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الصناعي الخاص في العراق، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول، أكاديمية الوارث العلمية، 2021، ص 108.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

25.احمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مجلة الخليج العربي، مجلد 38، عدد 2، 2010، ص 118.
26.زينب عبد الكاظم حسن، أثر صناديق الثروة السيادية في اقتصاد الدولة النفطية "دراسة مقارنة" مجلة رسالة الحقوق، السنة 13، العدد 2، 2021، ص 477.
27. The Privet Sector and Development Effectiveness, development cooperation network.
28. a10 point roadmap on the role of the private sector in development, CONCORD, 2017.
29. The Privet Sector and Development Effectiveness, development cooperation network.
30. Iffat Idris, Inclusive and sustained growth in Iraq, University of Birmingham, 20 June 2018.
31. falah. K.Ali Alrubaie, Analysis of changes: in the orientation of economic policy in Iraq, MPRA Paper No,

الهوامش :

[i] - هيثم عبد القادر، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 46، 2015، ص143.
[ii] - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030، 2013، ص6.
[iii] - حالوب كاظم معلة، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 24، 2015، ص52.
[iv] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية، 2008، ص162.
[v] - موسى خلف عواد، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921- 2011)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014، ص179.
[vi]- falah. K.Ali Alrubaie, Analysis of changes: in the orientation of economic policy in Iraq, MPRA Paper No, 28371, 2011, p 17.
[vii] - حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص 103.
[viii] - محمد علي موسى المعموري، المقايضة بين متطلبات التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع للمدة (2003 – 2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52، 2014، ص65.
[ix] - لورنس يحيى صالح، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2015 دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 109، المجلد 24، 2018، ص412.
[x] - المصدر السابق نفسه، ص414.
[xi] - احمد شهاب الحمدان وآخرون، قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2005 – 2015، مجلة المنصور، العدد 30، 2018، ص3
[xii] - محمد صالح سلمان الكبيسي، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990 – 2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014، ص 282.
[xiii] - يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الساقي للنشر، 2012، ص17.
[xiv] - محمد صالح الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص285.
[xv] - ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص87.
[xvi] - شاكر عواد ضاحي، تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل الطبيعة الريعية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي لقسم الجغرافية / كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، 2021، ص289.
[xvii] - باسل النقيب، موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل، الطبعة الثانية، دار الحكمة، لندن، 2009، ص78.
[xviii] - حسين ديكان، القطاع الصناعي في العراق، الواقع والآفاق، مركز الفرات للتنمية – والدراسات الاستراتيجية، 2007، ص6.
[xix] - احمد جاسم محمد الخفاجي، تحول العراق نحو اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، 2020، ص 240.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

[xx] - حالوب كاظم معله، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 88، المجلد 22، 2016، ص336.

[xxi] - احمد عبد الله الوائلي، الواقع الريعي للاقتصاد العراقي ورؤية مستقبلية لتنويعه، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 15، عدد خاص، 2020، ص 608.

[xxii] - سحر قاسم، ص 19.

[xxiii] - صديقة باقر عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص5.

[xxiv] - سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفيرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011، ص 12.

[xxv] - حيدر طالب موسى، مصدر سبق ذكره، ص 115.

[xxvi] - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2012، ص 25. ص 26.

[xxvii] - وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، 2009، ص 9.

[xxviii] - Iffat Idris, Inclusive and sustained growth in Iraq, University of Birmingham, 20 June 2018, p 11.

[xxix] - نبيل جعفر عبد الرضا، سياسات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3773، 2012.

[xxx] - سعد طه علام، التنمية.. والمجتمع، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، 2016، ص 300.

[xxxi] - The Privet Sector and Development Effectiveness, development cooperation network, P3.

[xxxii] - عدنان حسين الخياط، نحو تفعيل اليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الصناعي الخاص في العراق، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول، أكاديمية الوارث العلمية، 2021، ص 108.

[xxxiii] - احمد صدام عبد الصاحب، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، رؤية مستقبلية، مجلة الخليج العربي، مجلد 38، عدد 2، 2010، ص 118.

[xxxiv] - - The Privet Sector and Development Effectiveness, development cooperation network, p5.

[xxxv] - a10 point roadmap on the role of the private sector in development, CONCORD, 2017, p15.

[xxxvi] - زينب عبد الكاظم حسن، اثر صناديق الثروة السيادية في اقتصاد الدولة النفطية "دراسة مقارنة" مجلة رسالة الحقوق، السنة 13، العدد 2، 2021، ص 477.